

الشبكة العالمية
للحقوق الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية



ESCR-Net
Red-DESC
Réseau-DESC

Board

Maha Abdullah
Al-Haq,
Palestine

Binota Moy Dhamai
Asia Indigenous Peoples
Pact, Thailand

Irene Escorihuela Blasco
Observatori DESC,
Spain

Priyanthi Fernando
International Women's
Rights Action Watch Asia
Pacific,
Malaysia

Fernanda Hopenhaym
Project on Organizing,
Development, Education,
and Research,
Mexico

Ryan Schlieff
International
Accountability Project,
USA

S'bu Zikode
Abahlali baseMjondolo,
South Africa

Chris Grove
Executive Director

370 Lexington Avenue
Suite 700
New York, New York
10017
United States
Tel: +1 212.681.1236

info@escr-net.org
www.escr-net.org

بمقاطعة بوجيهون، في جمهورية سيراليون

إلى:

السيد جوليس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون

نسخة إلى:

ممثل مفوضية الاتحاد الأوروبي في سيراليون

المفتش العام لسيراليون

وزير الشؤون الداخلية بحكومة سيراليون

رئيس وزراء سيراليون

نائب رئيس جمهورية سيراليون

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بأوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الشعوب الأصلية

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء

المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالات الإعدام خارج القضاء، والإجراءات الموجزة، والإعدام التعسفي

المقرر الخاص للأمم المتحدة في مجال الحقوق الثقافية

الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

الفريق العامل المعني بالصناعات الاستخراجية والانتهاكات البيئية وحقوق الإنسان؛

والفريق العامل المعني بالسكان الأصليين أو المجتمعات المحلية الأصلية في أفريقيا

فخامة الرئيس،

تعَدّ الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أكبر شبكة عالمية من المنظمات والمدافعين الذين يسعون إلى تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية من خلال حقوق الإنسان، وهي تتضمن أكثر من 280 عضواً، من منظمات وأفراد في 75 دولة.

نحن نكتب إلى سيادتكم اليوم لنعرب عن قلقنا الشديد إزاء الانتهاكات المستمرة الحاصلة في حقوق الانسان، والتي يعاني منها أعضاء جمعية مالن لأصحاب الأراضي والمستخدمين المتضررين (MALOA) التابعة لمنطقة ساهن مالن، في مقاطعة بوجاهون، في سيريلون، وذلك فيما يتصل بالنطاق الصناعي لعمليات زيت النخيل التي تقوم بها المؤسسة المالية للمطاط، أو ما يعرف بمجموعة Socfin .

ووفقاً لتقارير موثوقة، قام يوم الاثنين الموافق 21 يناير 2019 ، أفراد من مجموعة سكان أصليين محليين بالمشاركة في ممارسة ثقافية "لجمعية بورو"، وهي أحد طقوس العبور التي تؤكد من جديد الروابط العرفية التي تربط المجتمعات المحلية بأراضي أجدادهم. وبحسب ما ورد، زعم كل من رئيس القبيلة بالمنطقة والشركة أن "جمعية بورو" كانت تتدخل في عمليات

مجموعة Socfin . وحسب معلوماتنا، فإنّ الوزير المقيم للمنطقة الجنوبية، وكرّد على ما حدث، قام بتثبيط هذه الممارسة، مما دفع أعضاء "جمعية بورو" إلى تنظيم مظاهرة للمطالبة بحقوقهم في تنفيذ ممارساتهم الثقافية على أراضيهم. وعلمنا أن الأفراد العسكريين الذين تم نشرهم لحماية مزارع زيت النخيل في المنطقة واجهوا المتظاهرين، مما أسفر عن مقتل مدنيين اثنين، وقاموا بمداهمة العائلات في المجتمعات المحلية والاستيلاء على ممتلكاتهم وتدميرها. وخلال هذه المداهمات، تم إيقاف واحتجاز 15 شخصا، من بينهم عضو مستقل في البرلمان عن تلك الدائرة، السيد المحترم شيكا ساما، الذي لطالما كان يدافع عن حقوق الأرض في مجتمعات المنطقة على مرّ الزمن. إننا نشعر بقلق شديد إزاء انتهاكات حقوق الإنسان هذه، التي أسفرت عن تشريد أكثر من 2500 شخص، وكانت محرّكا للأعمال الانتقامية التي يواجهها قادة المجتمعات المحلية، بما في ذلك حملات التشهير المزعومة والترهيب والتهم الجنائية.

نحن نعلم بأن هذه الحادثة الأخيرة تقع في إطار نزاع على الأراضي واسع النطاق بين المجتمعات المحلية، التي تمثلها جمعية مالن لأصحاب الأراضي والمستخدمين المتضررين (MALOA)، ومجموعة Socfin، التي يُزعم أنها حصلت على 80٪ من الأراضي الصالحة للزراعة في ساهن مالن منذ عام 2011. وحسب المعلومات التي وردتنا، فإن اتفاقية نقل ملكية الأراضي المذكورة أعلاه إلى الشركة قد تم إبرامها مع رئيس القبيلة بالمنطقة، وذلك دون التشاور أو الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (FPIC) لجميع أصحاب الأراضي والمقيمين في المجتمعات المتضررة. وقد أدى عدم التشاور وعدم الحصول على موافقة حرة مسبقة ومستنيرة من السكان الأصليين في المنطقة، إضافة إلى ممارسة الإكراه فيما يتعلّق بنقل ملكية الأراضي، والمسوحات غير الملائمة للأراضي، والتعويضات غير الكافية، إلى مظالم خطيرة ومشروعة.

هذه الأنماط والاتجاهات المثيرة للقلق في مجال حقوق الإنسان، إضافة إلى الانتهاكات البيئية، لا تقتصر فقط على المجتمعات المحلية في منطقة ساهن مالن بسيراليون. فهناك تقارير لبعض المنظمات غير الحكومية ووسائل الاعلام توثق الانتهاكات التي تقوم بها مجموعة Socfin في العديد من دول غرب أفريقيا.

وفي هذا الصدد، نود أن نشير إلى أن حكومة سيراليون ملزمة بتعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها وإنفاذها، وذلك وفقا للمعايير الدولية والقوانين الوطنية. خصوصا بأن سيراليون طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، وبالتالي فهي ملزمة، من بين أمور أخرى، بضمان تمتّع شعبها بحقوق الإنسان التالية: الحق في عدم التعرّض إلى معاملة أو عقوبة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة، والحق في التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، وعدم التعرّض إلى الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي. كما أن سيراليون طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، وبالتالي فقد تعهدت باحترام وحماية وإنفاذ الحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في الغذاء الكافي. كما ينص كلا العهدين المذكورين أعلاه على أنه "لا يجوز بأي حال من الأحوال حرمان أي شخص من سبل كسبه رزقه.

"كما يقرّ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيضاً بالحق في العمل، في ظل ظروف عادلة ومواتية، إضافة إلى حق كل فرد في الحصول على فرصة لكسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية. كما أن جمهورية سيراليون طرف في اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) التي تنصّ، من بين أمور أخرى، على ضرورة القضاء على التمييز ضد المرأة في مجال العمل من أجل ضمان، على أساس المساواة، الحق في الحصول على فرص العمل نفسها والمساواة في الأجور، بما في ذلك المزايا، والمساواة في المعاملة فيما يتعلق بالعمل ذي القيمة المتساوية. ويعترف الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي وقعت عليه سيراليون، بعدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة.

يعترف الميثاق الأفريقي بحقوق الشعوب الأفريقية في التنمية، ويؤكد حقها في التصرف الحر في ثرواتها ومواردها الطبيعية، كما يحظر الحرمان منها في جميع الظروف. بالإضافة إلى ذلك، فإن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية يقر حق الشعوب الأصلية في الأراضي والأقاليم والموارد التي كانت تمتلكها أو تشغلها أو تستخدمها بشكل تقليدي، وكذلك في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة على أي مشروع يؤثّر على أراضيها. كما يعترف الإعلان بحق الشعوب الأصلية في الحفاظ على تراثها

الثقافي ومعارفها التقليدية وتعاييرها الثقافية التقليدية ومراقبتها وحمايتها وتطويرها. كما نذكر أيضا إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي يقَرّ بضرورة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية الجميع ضد أي عنف أو تهديد أو انتقام أو إجراء تعسفي آخر يتم اتخاذه ضدّ كلّ المدافعين عن حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من كلّ الالتزامات القانونية المذكورة أعلاه، فقد علمنا بأن مزارع زيت النخيل التابعة لمجموعة Socfin في منطقة ساهن مالن قد أسفرت عن انتهاكات خطيرة للحق في الغذاء في صفوف المجتمعات المتضررة. وبحسب ما وردنا، اضطر العديد من الأشخاص المتضررين، بمن فيهم القرويين، إلى البحث عن عمل في مزرعة زيت النخيل التابعة لمجموعة Socfin، وذلك من أجل البقاء على قيد الحياة بعد أن فقدوا الأرض التي كانوا يستعملونها لكسب قوت عيشهم. حيث كانوا يعملون، حسب ما ورد، تحت ظروف قاسية ومقابل مبلغ زهيد. كما أننا علمنا أنّ النساء هنّ من تضررن أكثر من هذه المزارع، حيث أنهن مطالبات بالمشي لمسافات طويلة لجمع الحطب والماء. كما وردنا أنّ النساء يتعرضن للتمييز في التوظيف، حيث تتم إتاحة معظم فرص العمل المحلية للرجال.

كما تفيد التقارير بأنّ العاملات اللواتي يعملن لدى مجموعة SOCFIN في منطقة ساهن مالن يكسبن أقل من العمال الذكور مقابل القيام بنفس الوظائف، ووكثيراً ما يتعرضن للتحرش الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس أثناء العمل. كما أننا ننوّه إلى أن المدافعين عن حقوق الإنسان (الذكور والإناث) الذين أعربوا عن قلقهم إزاء مشروع زيت النخيل قد تعرّضوا للعنف والاحتجاز التعسفي والتشهير، ناهيك عن الجهود المبذولة لتجريم عملهم المشروع للدفاع عن حقوق الإنسان المعترف بها دولياً للمجتمعات المتضررة من هذا المشروع.

تعرب الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية عن قلقها إزاء قيام مجموعة Socfin بممارسة نفوذ غير مبرر على حكومة سيراليون وسلطاتها، وإزاء وجود أنباء عن تأثير الشركة على الشرطة والجيش، وضغطها على القضاء والبرلمان على ما يبدو. فعلى سبيل المثال، تمّ تجريد عضو البرلمان، هون شياكا ساما، من حصانته البرلمانية، وذلك، على الأرجح، بسبب معارضته لمجموعة Socfin. وتعتبر هذه الممارسات أحد التصرفات التعسفية التي تقوم بها الشركة، والتي تتمثل أساساً في التدخل في القضاء والتلاعب بالأجهزة الأمنية بغية النهوض بالشركات والقطاع الخاص.

وفي ظلّ خطورة هذا الوضع، ندعو حكومة سيراليون، بكل احترام، إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة من أجل:

1. ضمان الإفراج غير المشروط عن جميع أعضاء جمعية مالن لأصحاب الأراضي والمستخدمين المتضررين الذين تم اعتقالهم واحتجازهم من قبل شرطة سيراليون في إطار أحداث 21 يناير/كانون الثاني، وإسقاط جميع مذكرات التوقيف الصادرة في حق أعضاء مجتمعات مالين، التي لم يتم البت فيها بعد، والتي، على ما يبدو، جاءت كإنتقام على قيامهم بنشاطات للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.
2. فتح تحقيق مستقل ونزيه في عملية القتل التي تعرّض لها اثنان من المدافعين عن حقوق الإنسان، واللذان يُدعيان، حسب ما ورد في بعض التقارير، محمّد أنسوما ومصطفى.
3. توفير الحماية الكافية لأفراد مجتمعات مالين ومناصريهم، وضمان عدم تعرّضهم للتهديدات والانتقامات والمضايقات من جانب أفراد قوات أمن الدولة أو أفراد على صلة بشركة SOCFIN، إضافة إلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يسعون جاهدين لضمان عدم المساس بحقّ الأرض في سيراليون، وتجريد منطقة ساهن مالن من السلاح.
4. اتخاذ كافة الخطوات الممكنة للحد من تأثير الشركات على العمليات العامة والجهات الفاعلة، بما في ذلك استخدام آليات تشريعية وسياسية وتنفيذية فعالة تمكن الدولة من ضمان تمتّع شعبها بحقوقه كاملة، بغض النظر عن المصالح التجارية.

5. الترويج لنموذج تنمية يدعم حقوق الإنسان والاستدامة البيئية، بما في ذلك حق الشعوب الأصلية في الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، كما يسمح للناس بالمحافظة على مصدر رزقهم والعيش بكرامة.

وفي الأخير، نرجو من سيادتكم إبلاغنا عن أي اجراءات متخذة في هذا الصدد.

بالنيابة عن الشبكة العالمية لحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،



السيد كريس قروف
المدير التنفيذي